



تمويل "مارشال سوية" بالصلوك الإسلامية

الطاقة المتجددة أنموذجاً >

## تمويل "مارشال سورية" بالصكوك الإسلامية (نموذج مقترح)

- الطاقة المتجددة -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية



@ FB , LinkedIn , Youtube

مشروع مارشال هو المشروع الاقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وضعه جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأميركي أثناء الحرب العالمية الثانية. كان الاسم الرسمي للمشروع هو: "برنامج الإنعاش الأوروبي"، وهو بمثابة قانون اقتصادي يهدف إلى التعاون لإعادة إعمار ما هدمته الحرب.

استمر المشروع من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٢، على شكل مساعدات وقروض، أرسلت حينها الولايات المتحدة ١٣ مليار دولار من الأغذية والآلات والمنتجات الأخرى إلى أوروبا، ومولت المساعدات من دافعي الضرائب.

ثم عرضت ألمانيا في ٢٢ يونيو ٢٠٢٢ خطة مارشال جديدة لإعادة إعمار أوكرانيا، على لسان مستشارها أولاف شولتز، قائلاً: إن ما تحتاجه أوكرانيا اليوم هو "مشروع مارشال" جديد مماثل لذلك الذي تم تطبيقه في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، ويشكك الخبراء في قدرة أوروبا على تحمل تكلفة هكذا مشروع.

تعاني سورية من حرب طال أمدها لأكثر من عشرة أعوام، وما زالت تعاني منها، ولعل أكثر الأضرار البادية هو الدمار الذي لحق بالبيوت والأسواق على حد سواء.

تأثرت شبكات الكهرباء كثيراً، حيث باتت أغلب المناطق السورية لا يصلها التيار الكهربائي أكثر من ١٥٪ أي بحدود أربع ساعات يومياً، مما شلّ الحركة الاقتصادية، فتراجعت الزراعة والصناعة والخدمات، وبما أن الكهرباء هي عصب الحياة فقد حاول الناس إيجاد البدائل؛ إلا أنها لم تكن بالكفاءة ذاتها، فقد كانت تكلفتها مرتفعة جداً، وهذا ما أخرج عدة صناعات، وأوقف العديد من الأنشطة الزراعية، أما

النتيجة؛ فتمثلت في زيادة تكاليف الإنتاج واستعار التضخم الزاحف بنسب مهولة، ورغم ذلك ما زال السوريون يحاولون البقاء على قيد الحياة.

ويعدُّ الاحتلال الأمريكي لآبار النفط السورية مصدر إرباك كبير لتزويد عنفات التوليد الكهربائية لحاجتها من الوقود اللازم لتشغيلها، وزاد الأمر صعوبة، القوانين الدولية والأمريكية الجائرة في إحكام الحصار على البلاد مما منع أي مورد من الوصول، باستثناء بعض المساعدات من بعض الدول التي أبقّت بعض الرمق لحصول السوريين على أقل القليل من مازوت التدفئة في البرد الشديد وتزويد النشاطات الأكثر حاجة كالمشافي وما شابهها، وقليل من البنزين لآلياتهم، وشيء من غاز البوتان للطهي في منازلهم، وقد أدى ذلك الحصار لندرة الموارد مما خلق أسواقاً موازية، ساهمت في إحداث مزيد من ارتفاع الأسعار، فزادت حدة التضخم أكثر فأكثر.. وأرهق المواطنون وأجهدت المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية على حد سواء.

ولابد قبل البدء في طرح نموذجنا المقترح، من الإشارة لمقال نشرناه عام ٢٠١٥ بعنوان: **قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي**، وفيه يروي (جون بركنز) في كتابه (الاغتيال الاقتصادي للأمم) دوره في شركة الاستشارات **Main** حيث كان يُعدُّ مع زملائه الخطط الماكرة لاغتيال مختلف الدول قبل الانقراض على ثرواتها ومواردها لاستنزافها وسرقتها. وتلخصت أهداف خططهم بأمرين:

□ اختلاق مسوغات للقروض الدولية حيث يُعاد ضخ المال لشركة **Main** الاستشارية ولشركات أمريكية أخرى لقاء مشروعات هندسية وإنشائية ضخمة يشيّدونها.

□ ثم، العمل على إفلاس تلك البلاد.

وفي الحالات جميعها كان **(توليد الطاقة الكهربائية)** المدخل الأساسي لأي اغتيال؛ فالقرصان الاقتصادي يتنبأ بالمستقبل، وتقرر توقعاته حجم الأنظمة اللازمة، ومن ثم حجم القروض. وأمام ما سبق بيانه، وبسبب أهمية الكهرباء في إعادة الحياة للأنشطة الاقتصادية، كان ضرورياً أن يبدأ إعادة الإعمار بعد إعادة الكهرباء إلى وضعها الطبيعي، فذلك يسمح للناس معاودة نشاطها، خاصة وأن

<sup>1</sup> قنطقجي، د. سامر مظهر، قراءة في مذكرات قرصان اقتصادي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد ٣٥ لعام ٢٠١٥، <https://kantakji.com/1158>.

الإنسان السوري، إنسان مجتهد، ومخلص في أداء عمله، وقادر على ابتكار الحلول، وهذا ما شهدت له الدنيا بعد هجرة السوريين إثر الحرب المذكورة.

ولما كانت الطاقة الشمسية طاقة متجددة، تتجاوز الحصار المفروض على البلاد، فهي مصدر لا يحتاج نَفْطاً أو غازاً، بل مصدرها الشمس التي خلقها الله تعالى وجعلها مصدر دفءٍ ونورٍ، وهي تزود الناس بطاقة قابلة للاستخدام بشكل متجدد؛ فتحول كثير من السوريين في أرجاء البلاد إلى الطاقة الشمسية لتزويد بيوتهم وأسواقهم، كبديل معقول التكلفة ومناسب لمعايير البيئة النظيفة.

إلا أن المدن والمناطق الصناعية تحتاج طاقات كبيرة يعجز الأفراد عن تمويلها، كما يُحجم الأثرياء عنها، حيث لا حاجة لهم بالمخاطرة، وليس بيد الحكومة حلٌّ تجاه هكذا عجز، وهي وإن وجهت المصارف التقليدية والإسلامية لتسهيل تمويل هكذا مشاريع فإن إجراءات هذه المصارف وضماداتها تجعل عمليات التمويل عقيمة ومرتفعة التكلفة بشكل يضيع معها مزايا هذه الطاقة المتجددة.

إن الأوضاع الاستثنائية تحتاج حلولاً استثنائية وطرقاً ابتكارية، ويُعدُّ التمويل الإسلامي بوابة الابتكار ومنتهاهما، ولعلنا نقدم حلاً لتمويل الطاقة المتجددة باستخدام الهندسة المالية الإسلامية لحل مشكلة الطاقة الكهربائية بوصفها بداية حلول إعادة برامج الإعمار لكامل سورية إضافة لحلول أخرى سنذكرها لاحقاً. لقد ظهرت عدة محاولات من شركات عربية لتشديد محطات طاقة شمسية عملاقة، إلا أن سيف العقوبات الأمريكية كان لها بالمرصاد، فأحجم بعضها وانسحب بعضها الآخر، ويُعدُّ التمويل عقبة حقيقة لا يمكن تجاوزه، لأن العقوبات تحاصره أيضاً.

ورافق ندرة الكهرباء ظهور فساد لم يكون معهوداً؛ كالتلاعب بوقت القطع ودوره، وساعات التقنين، ومفاضلة مدن وقرى وأحياء عن غيرها، مما زاد آلام الناس ومعاناتهم.

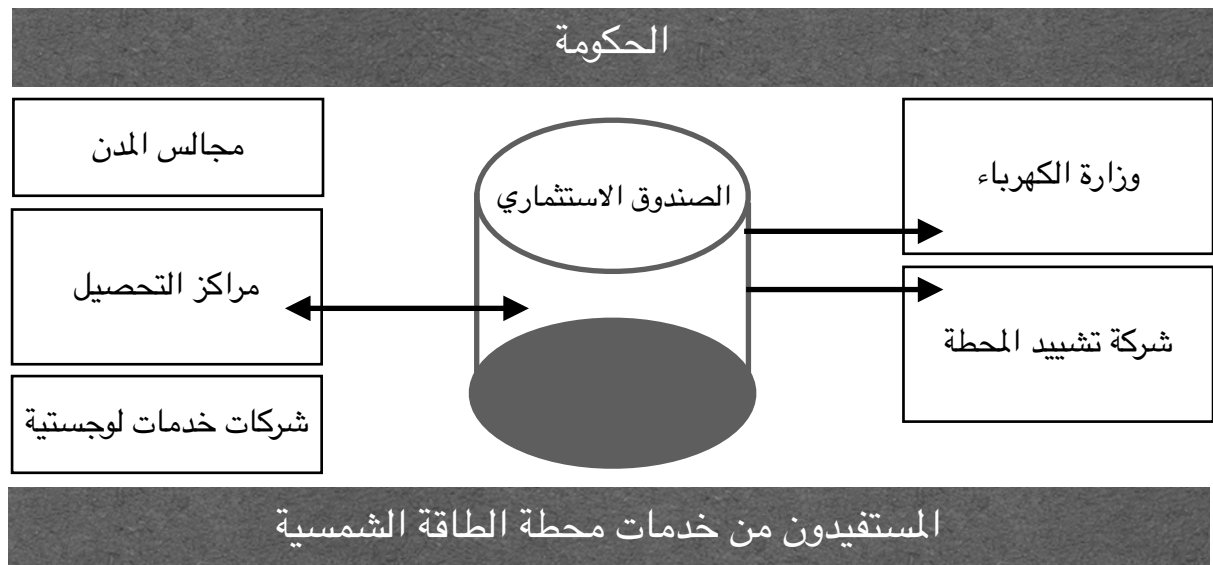
إن ما سبق يدعو لإيجاد حلول مبتكرة للخروج من عنق الزجاجة، فالناس تعاني الأمرين وقد باتت على مشارف الإفلاس تماماً. ونعتقد أن الحل المقترح – برأينا – هو حلٌّ مناسب، ولا بد من المسارعة في تبنيه.

### تكييف الحل الهندسي المالي المقترح:

يعتبر إعادة إحياء الأرض الموات ابتكاراً إسلامياً جاءت به شريعة الإسلام وعملت به الخلافات الإسلامية على كامل بقعة الأراضي التي وجدت فيها على مرّ أكثر من ألف عام. ويُعدُّ نظام BOT الذي عُرف في القرن الماضي شكلاً من أشكال إحياء الأرض الموات، ففي الإحياء تُمنح الأرض لمن يعمل بها مقابل خراج

يدفعه لبيت المال، مقابل استخدام الأرض والانتفاع بغلاتها أو سكنها وما شابه، وبما أن الحكومة هي مالكة أغلب الأراضي في الدولة، فبعودة الأرض إليها حسب نظام الإحياء، فهي غير مضطرة إلى اللجوء إلى الخصخصة أو بيع قطاعها العام، كما يُمثل خراجها مورداً مستداماً لخزانتها، وقد أسماه عمر الفاروق رضي الله عنه: جرية بيت المال، لأنه حساب جارٍ مستدامٌ يقوم على مشاركة الدولة لمواطنيها.

وكذلك هو حال نظام BOT حيث تمنح الأرض للمستثمر ليعمرها Build ثم ليشغلها Operate ثم بنهاية الاستثمار ينقلها للحكومة التي منحتها الاستثمار Transfer، ويكون ذلك مقابل خراج سنوي يُدفع لخزانة الحكومة.



وبناء على ذلك نُميّز بين نوعين من الإجراءات، كالآتي:

إجراءات تأسيس محفظة الصكوك:

١. تخصص الحكومة أو من يمثلها من مجالس المدن، قطعة أرض لاستثمار محطة للطاقة الشمسية، لصالح محفظة الصكوك، والتي يُسند إدارتها لمدير محفظة الصكوك، وهي تخضع لإدارة الصكوك الحكومية في وزارة المالية.

٢. يتم نقل ملكية الأرض أو منفعتها إلى المحفظة.

٣. تقوم محفظة الصكوك بإصدار صكوك تقابل قيمة الأرض، وتطرحها على المستثمرين من الأفراد والشركات ذات الشخصية الاعتبارية والمؤسسات المالية المختلفة في الداخل والخارج؛ فإن كانت

الأرض قد مُنحت إيجاراً لفترة محددة فيتم تصكيك منفعتها لقاء تلك المدة، وإن كانت مقدمة شراكة فتقيّم كـرأسمال يمثل نصيب الحكومة.

٤ . تعتبر قيمة الأرض وما سيثاد عليها من تسويات وألواح وتجهيزات وكابلات وأجور تركيب ودراسات بمثابة رأس مال المحفظة .

٥ . يمكن ترك الأراضي ملكاً للحكومة لتستثمر بطريقة BOT أو يمكن اعتبارها مساهمة من الحكومة وتستحق لقاءها حصة من الأرباح .

٦ . يُطرح الاكتتاب للجمهور وللمؤسسات المالية المحلية، وتراعى الأنظمة الحاكمة من حيث ضبط الملكية والسيطرة . وتعتبر المصارف وسيلة ذلك الاكتتاب، حيث يتم من خلاله جمع المال اللازم لإنشاء المحطة .

٧ . قد تكون الصكوك؛ صكوك إجارة مستمرة، أو صكوك إجارة منتهية بالتمليك، أو صكوك شراكة مستمرة أو صكوك مشاركة منتهية بالتمليك حيث تعود ملكيتها - بعد فترة تحددها النشرة - إلى ملكية الدولة . ومثال ذلك :

◆ حالة صكوك الإجارة التشغيلية: تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية (أو أي طرف ثالث) باستئجار محطة الطاقة الشمسية من المالكين الجدد (حَملة الصكوك) بعائد تأجيري موضح في عقد إجارة مستمر، ويمثل عائد الإجارة؛ ربح محفظة الصكوك، الذي يوزع على حَملة الصكوك بعد استبعاد نفقات المحفظة . مع مراعاة الفقرة (أ) التالية .

◆ حالة صكوك الإجارة المنتهية بالتمليك: تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية (أو أي طرف ثالث) باستئجار محطة الطاقة الشمسية من المالكين الجدد (حَملة الصكوك) بعائد تأجيري موضح في عقد إجارة منتهية بالتمليك . بحيث يسترد المستثمر (حامل الصك) أصل صكه وعائد ربحه مع كل قسط إيجاري يستلمه حين انتهاء فترة الاستثمار . مع مراعاة الفقرة (أ) التالية .

◆ حالة صكوك المشاركة المستمرة: إذا كان العقد بين المحفظة والحكومة على أساس الشراكة المستمرة فتوزع الأرباح بنسب مشاركة الحكومة ومحفظة الصكوك، ويبقى الوضع على حاله مستمراً، مع مراعاة الفقرة (ب) التالية .

◆ حالة صكوك الشراكة المنتهية بالتمليك: يسترد الطرف المتخارج قيمة صكوكه عند كل دورة مالية، إضافة إلى أرباحه المستحقة حتى انتقال كامل الملكية، مع مراعاة الفقرة (ب) التالية.

**الفقرة (أ):** تُصدر صكوك الإجارة (بنوعيتها) لمدة عام من تاريخ الإصدار وتلتزم الحكومة التزاماً غير مشروط بإعادة شراء الجزء المباع من أصولها عند تاريخ استحقاق الصكوك، كما تلتزم كذلك باستمرار استئجارها لتلك الأصول طيلة فترة الإصدار المحددة للصك.

**الفقرة (ب):** في حال رغبة (حَملة الصكوك) بيع صكوكهم؛ فتمنح الحكومة أولوية شراءها (على أساس حق الشفعة)، ويلتزم كافة حَملة الصكوك بعرضها على الحكومة لشرائها بسعر السوق، وفي حالة عدم رغبتها في الشراء يمكن عرض الصكوك على جهات أخرى لشرائها، أو بيعها في بورصة دمشق للأوراق المالية إذا كانت مدرجة فيها.

#### الإجراءات التنفيذية:

- يتم إسناد إنشاء المحطة إلى شركة معروفة بخبراتها ولها سجل في ذلك، وفعالاً يتوافر في البلد شركات مشهود لها بذلك، كما شرعت عدة شركات محلية بإقامة محطات لتوليد الطاقة الشمسية بطاقات إنتاجية صغيرة. ونعتقد أن هذه الشركات تستحق أن يُسند لها أعمال التشييد لقاء حصة أو أجور مقابل إنشائها للمحطات، وتدفع هذه الأموال من محفظة الصكوك.
- يتم إسناد الإشراف على عمليات الإنشاء والمتابعة إلى وزارة الكهرباء لضمان الجودة، وتمتلك الوزارة خبرات وطنية وكفاءات مشهوداً لها، ويكون ذلك لقاء حصة أو أجر محدد يدفعه الصندوق.
- يتم إسناد تحصيل قيمة فواتير الاستهلاك من المستفيدين من الكهرباء الناتجة، إلى مديريات الكهرباء التي تمتلك شبكة واسعة من الموظفين وأجهزة العدادات ومراكز التحصيل ومستلزماتها، مقابل عمولات تحصيل.
- يتم إيداع الأموال المحصلة من قبل مراكز التحصيل في خزانة الصندوق.
- إنه وبسبب الحصار يمكن لبعض "الشركات" تأمين مستلزمات المحطات من الألواح وتجهيزاتها وتوصيلها إلى إحدى المنافذ أو المعابر الحدودية، حيث تتولى شركة الإنشاء نقلها وتركيبها واختبارها.
- يتحمل الصندوق أعباء صيانة وإصلاح المحطات، وقد يشمل ذلك تجديد أو توسيع محطات الطاقة الشمسية.



– يستمر هذا الاستثمار حسب العمر الإنتاجي المحدد في نشرة الاكتتاب، وقد يتم تجديده أو تصفيته ليكون ضمن شكل آخر من أشكال الاستثمار.

إن الحل المقترح يُساعد في تمويل إنشاء المحطات متجاوزاً العقوبات الدولية المسيطرة على قرارات الممولين لأنه تمويل محلي، وقد يعتمد ذلك على تقنيات البلوكشين والعملات المشفرة للوصول إلى تمويلات خارجية، كما يتجاوز الحل المقترح سيطرة الدول المعتدية على وصول المعدات والتجهيزات وما يستتبعه ذلك من لوجستيات ضرورية. ويبقى الأمر المميز في هذا الحل؛ الولاء الكبير من الناس لهذه المحطات، لمساهماتهم في الشراكة معها، ولأهميتها في حل قضية عقدت أسلوب حياتهم.

وبعد إنجاز بناء محطات الطاقة الشمسية وتأمين الكهرباء للناس وللقطاعات الاقتصادية جميعها، ستبدأ تكاليف الإنتاج بالانخفاض تدريجياً ليعاود التضخم توقفه، وعلى الأغلب هبوطه لمستويات قابلة للتحكم من قبل المصرف المركزي.

ثم تأتي المرحلة التالية، وهي: "خطة مارشال سورية الموسعة" لتشمل إعادة إعمار سورية دون الحاجة لمتاجرة المؤسسات المالية الدولية بالبلاد والعباد، ودون سيطرة الدول صاحبة القرار العالمي بمقدرات البلاد والعباد. إلا أن ذلك يستلزم مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي يتعين على الحكومة تنفيذها بسرعة قبل استخدام رأس المال الاجتماعي – الذي سنطرحه كحل أيضاً – في إعادة الإعمار بشكل فعال، ومن ذلك:

- إصلاح الهيكل الاقتصادي للأقلية المتحكمة داخل الدولة.
  - الحد من انتشار الفساد.
  - زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي المحلي، وهذا سيكون أحد المخرجات الطبيعية للخطة المقترحة.
  - زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا سيكون نتيجة طبيعية للخطة المقترحة.
- لقد نوقش الحل المقترح لإعادة الإعمار (كما ذكرنا) على شكل رسالة ماجستير في المعهد العالي لإدارة الأعمال (هبا)، بعنوان: **دور أموال الزكاة في إعادة إعمار سورية**، وقد ساهمت في اقتراح عنوانها والإشراف عليها بشكل ضمني، وتضمنت الرسالة حلاً متكاملًا؛ فالزكاة مورد مالي مستمر يمثل حوالات من الأغنياء إلى الفقراء دون منة ودون تدخل من أي جهة، فهي ركن من أركان العبادة عند كل مسلم.



إلا أن الرسالة بقيت حبيسة الرفوف والأدراج، رغم محاولتنا مع الباحثة في تقديمه لمتخذي القرار. والملف للنظر أنه بعد نشر البحث، قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بجمع أموال الزكاة ومساعدة السوريين بعدما توقفت الموارد الأخرى، وبلغت الأموال المجموعة ٢.٦ مليون دولار، [. zakat.unhcr.org](http://zakat.unhcr.org)

إن الحلول السابقة (الصكوك والزكاة) هي حلول تمويلية إسلامية تعتمد على المجتمع نفسه، أسوة بالمثل الشامي القائل: (من دهنه قلبي له) ف لحم الخروف يمكن طبخه من دهنه، ولا حاجة لأي مادة خارجية للقيام بذلك.

إن هذه الحلول ليست بحاجة لمصارف أو لمؤسسات مالية محلية أو دولية، كما تتميز باستقلاليتها، وقابليتها للتوسع والتطوير، ويمكن تحويلها إلى شركات مساهمة قابلة للإدراج بأسواق المال المحلية والعالمية، ومع استخدام أساليب التكنولوجيا المالية **Fintec** يمكن الوصول إلى مصادر تمويل عالمية باستخدام تقنيات البلوكشين والعملات المشفرة، مما يساعد في تجاوز كل أطر الرقابة المالية الظالمة. إن نجاح هكذا حلول إنعاشية، سيكون أمثلة لباقي الدول والحكومات المحاصرة، وسيكون أنموذجاً قابلاً للتصدير بوصفه دراية معرفية **Know-How**، حيث يمكن أن تُصدّر البلاد خبراءها شرقاً وغرباً لنشر هذه المعرفة القابلة للبيع؛ فهذا الحل التمويلي ليس مصدره أموال الضرائب الظالمة، كما هو حال مشروع مارشال أوروبا، ولن يُعجز أحداً كما هو حال أوروبا تجاه مشروع مارشال أوكرانيا.

حماة (حماها الله) ١٣ ذي الحجة ١٤٤٣ هـ الموافق ١٢ تموز/ يوليو ٢٠٢٢ م